

Distr.: Limited
28 August 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر
الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية
وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة
والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعنية بالتعاون
في مجال النقل العابر
ألماني، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣

إعلان ألماني

نحن الحكومات المشاركة في المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية
وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعنية بالتعاون
في مجال النقل العابر، المعقود في ألماني في آب/أغسطس ٢٠٠٣،
وقد اجتمعنا للتصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ولإنشاء
إطار جديد للنقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، مع مراعاة
مصالح كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،
وإذ نشير إلى إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة^(١) الذي سلّم فيه رؤساء الدول
والحكومات بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وحثوا المانحين،
سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، على زيادة مساعداتهم المالية والتقنية المقدمة
لهذه المجموعة من البلدان بما يلي احتياجاتها الإئتمانية الخاصة، ولمساعدتها على تخطي عقبات
الجغرافيا بتحسين نظمها في مجال النقل العابر،

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.



وإذ عقدنا العزم على خلق بيئة، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي، تفضي إلى التنمية وإلى القضاء على الفقر،

وقد اعتمدنا برنامج عمل ألماتي: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

نُعلن ما يلي:

١ - أننا نعتقد أن زيادة التجارة أمر لا غنى عنه للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان النامية. إلا أن مشاركة بلدان المرور العابر النامية غير الساحلية في التجارة الدولية ليست بالحجم الذي يمكن أن تبلغه.

٢ - أننا نسلم بأن من الأسباب الرئيسية لتهميش البلدان النامية غير الساحلية في نظام التجارة العالمي، ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية. فالتجارة والنقل أمران لا انفصام بينهما. ولذلك فإن تكاليف النقل تشكل عنصرا محددًا رئيسيًا للقدر التنافسية في التجارة الدولية.

٣ - أننا ملتزمون بالعمل على تقليل التهميش الراهن إلى أقصى حد، وعلى تحقيق الدمج المفيد للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنسعى إلى إنشاء أنظمة نقل عابر فعالة في كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٤ - أننا نعتقد أن التعاون في مجال النقل العابر يحقق فائدة حمة مشتركة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ونحن ندرك أن بلدان المرور العابر المعنية هي ذاتها بلدان نامية وكثيراً ما تتصف بمياكل اقتصادية مماثلة إلى حد كبير وتصادفها ندرة في الموارد على غرار البلدان النامية غير الساحلية.

٥ - أننا نؤكد من جديد حق الدول غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر خلال إقليم بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل وفقاً للقواعد المطبقة في القانون الدولي.

٦ - كما نؤكد من جديد أن بلدان المرور العابر، وهي تمارس سيادتها الكاملة على إقليمها، لها الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية أن تتعدى مجال من الأحوال على مصالحها المشروعة.

٧ - أننا نسلم بأن المسؤولية الأولية عن إنشاء أنظمة نقل فعالة إنما تقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ونحثها على تنفيذ التدابير الكفيلة بمواصلة دعم جهودها التعاونية والمشاركة من أجل التصدي لقضايا النقل العابر من خلال تحسين الهياكل الأساسية المادية والجوانب غير المادية من أنظمة المرور العابر ونؤكد في هذا الصدد على دور التعاون بين بلدان الجنوب.

٨ - أننا نؤكد على ضرورة الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأخرى زيادة كبيرة لتعبئة المساعدة المالية والتقنية من جميع المصادر والآليات القائمة، بما فيها القطاع الخاص. ونحث البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف على أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى كفاءة التنفيذ الفعال للتعهدات التي جرى التوصل إليها في توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، لا سيما الفقرات ٤١ إلى ٤٣ منه، بهدف تقديم المساعدة المالية والتقنية الملائمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في شكل منح و/أو قروض بأيسر شروط ممكنة من أجل تلبية الاحتياجات المحددة في برنامج عمل الماتي.

٩ - أننا نؤكد أيضا على أن القطاع الخاص، بوصفه مقدما للخدمات ومستفيدا من خدمات نظام النقل، هو جهة معنية هامة في المجتمع وينبغي أن يكون مساهما رئيسيا في تطوير الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

١٠ - ونلاحظ الدور الهام الذي يتمثل في العمل على تبسيط وتوحيد إجراءات ومستندات النقل، وعلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات من أجل تعزيز كفاءة نظم النقل، وناشد الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي، واللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للجمارك ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي أن تواصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بناء على طلبها، في تلك المجالات طبقا للولاية الموكلة إلى كل منها.

١١ - ونشير إلى الإعلان الوزاري الذي أقره المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية^(٣) الذي سلم بأهمية المزيد من التعجيل بنقل السلع والإفراج عنها وتخليصها بما في

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) A/C.2/56/7، المرفق

ذلك السلع التي تُنقل بالمرور العابر وبالخاصة إلى تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال. ونشير أيضا إلى القرار الوارد في الإعلان نفسه بأن تعالج منظمة التجارة العالمية القضايا المتصلة بالاقتصادات الضعيفة الصغيرة وبإدماجها بالكامل في نظام التجارة المتعدد الأطراف.

١٢ - ونعترف بأن تكاليف النقل الباهظة تخلق عائقا رئيسيا أمام الوصول إلى الأسواق الخارجية. ونلاحظ في هذا الصدد طلب البلدان النامية غير الساحلية بأن تنظر المفاوضات الحالية بشأن سبل وصول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، في إعطاء اهتمام خاص للمنتجات التي تشكل مصلحة خاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

١٣ - ونسلّم بأهمية الوصول المعزز والقابل للتنبؤ به إلى جميع الأسواق بالنسبة لصادرات البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ووفقا للتعهدات الواردة في إعلان الدوحة الوزاري، لا سيما الفقرتان ١٣ و ١٦ منه، وقواعد منظمة التجارة العالمية، ينبغي للمفاوضات الحالية أن تولي انتباها كاملا لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

١٤ - كما نؤكّد من جديد التزامنا بتيسير مواصلة تنمية البلدان النامية غير الساحلية. وسيتحقق إنشاء أنظمة فعالة في مجال النقل العابر ودمج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي من خلال شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من جهة وشركائها في مجال التنمية من جهة أخرى على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

١٥ - ونؤكّد على الأهمية الفائقة للتنفيذ الفعال والمتابعة المنتظمة لبرنامج عمل ألماتي وملتزم بتحقيق هذا الهدف. ونطلب إلى الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكفل متابعة المؤتمر على نحو فعال في إطار ولايته الموكلة إليه وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.